

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي



بيان وزيرة الرعاية والضمان الاجتماعي أمام المجلس الوطني

حول أداء الوزارة للعام ٢٠١٢م
وملامح خطة العام ٢٠١٣م

نوفمبر ٢٠١٢م

**أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَأصلي و اسلم علي سيد الخلق اجمعين**

**السيد/ رئيس المجلس الوطني،،،،
السادة والسيدات أعضاء المجلس الوطني**

السلاام عليكم ورحمة الله وبركاته...

أسمحوا لي السيد الرئيس أن أتقدم اليكم ولأعضاء مجلسكم الموقر
بخالص التهاني بالعام الهجري ١٤٣٤هـ — أعاده الله علي الشعب السوداني
والأمة بالخير والنماء وان تنعم البلاد بالأمن والسلام.

وأن أتقدم بوافر شكري وعظيم امتناني لمجلسكم الموقر ولجانه
الفنية المتخصصة علي ما وجدناه من تعاون صادق وأراء نيرة وموجهات
راشدة من خلال الاجتماعات المتواصلة مما أعاننا كثيرا علي تطوير
برامج وخطط العمل وتعزيز وسائل إنفاذها.

**السيد الرئيس
السادة والسيدات أعضاء المجلس ..**

إنفاذاً لخطة الوزارة للعام ٢٠١٢م والتي تمثّل العام الأول من
الخطة الخمسية الثانية (٢٠١٢ - ٢٠١٦)م، والتي اعتمدت تخفيف حدة
الفقر هدفاً محورياً وذلك من خلال زيادة جباية الزكاة وتقوية الموقف
المالي لصناديق الضمان الاجتماعي برفع معدلات تحصيل الاشتراكات
والمديونيات بجانب زيادة التغطية السكانية للتأمين الصحي باستهداف
الفقراء والقطاع غير المنظم وزيادة وتطوير منافذ تقديم الخدمة التأمينية
لجميع الولايات هذا فضلاً عن رفع رأس مال مصرف الادخار والتنمية
الاجتماعية والتوسع في موارد التمويل والودائع تحقيقاً للهدف
الاستراتيجي لوزارة الرعاية والضمان الاجتماعي خلال الخطة الخمسية

الثانية (٢٠١٢ - ٢٠١٦) والمتمثل في (تحقيق أمن الإنسان وتكيفه مع المتغيرات واستعادة التوازن الاجتماعي).

السيد الرئيس ..

السادة والسيدات اعضاء المجلس ..

تواصل جهود الوزارة في معالجة كافة القضايا المجتمعية بالسياسات والمبادرات ومن بينها السياسة القومية للسكان والتي اعتمدت كمرجعية أساسية في الدولة وتم اتخاذ كافة التدابير لإدماج أهداف السياسة في التخطيط التنموي علي المستويين القومي والولائي، وتواصل العمل خلال العام ٢٠١٢م في مراجعة وتحديث السياسة القومية للسكان عبر فريق عمل متخصص عكف علي تحديثها من خلال توسيع دائرة التفكير حولها عبر ورش العمل والندوات حيث تتم إجازة مسودة السياسة القومية للسكان (المحدثة) خلال انعقاد اجتماع المجلس القومي للسكان برئاسة السيد رئيس الجمهورية وتم رفعها لمجلس الوزراء لاجازتها.

وفي إطار الاهتمام بأهداف الألفية تم عقد ورش عمل تدريبية إقليمية حول توطین أهداف الألفية بالولايات بغرض إنشاء الهياكل الولائية لتوطین أهداف الألفية التنموية وللوقوف على سير العمل بالولايات وتحديد الاحتياجات الفنية للمجالس الولائية.

السيد الرئيس ..

السادة والسيدات اعضاء المجلس ..

نظمت وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي بالتعاون مع عدد من المنظمات الدولية والوطنية اجتماعات للخبراء حول مسودة وثيقة السياسة الاجتماعية المتكاملة في السودان لمراجعتها وتقديم المقترحات اللازمة لتطويرها من خلال تبادل آراء الخبراء والعاملين في الشأن الاجتماعي لإثراء الحوار حول الوثيقة والخروج بتوصيات من أهمها التعريف

بالسياسة الاجتماعية المتكاملة وربطها بالقطاعات الصحية والتعليمية والخدمات الاجتماعية.

وفي إطار التشريعات فقد أعدت الوزارة مشروعات القوانين الآتية ورفعها لجهات الاختصاص:

١. قانون الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
٢. قانون كبار السن.
٣. قانون مكافحة التسول.
٤. موسوعة تشريعات وقوانين الأسرة (١٩٠١-٢٠١٠).

السيد الرئيس ..

السادة والسيدات اعضاء المجلس ..

وفي إطار قضية خفض أسباب وفيات الأمهات تم عقد ورش عمل حول قضية وفيات الأمهات من الناحية الاجتماعية والصحية بولايات: (كسلا، القضارف، شمال دارفور، غرب دارفور، جنوب دارفور، جنوب كردفان، النيل الابيض، النيل الازرق) بجانب عقد جلسة مناقشة لمدى دور منظمات المجتمع المدني في خفض وفيات الأمهات بمشاركة ٣٥ منظمة وطنية، وفي إطار مشروع قابلة لكل قرية بالتعاون مع وزارة الصحة وعدد من المنظمات الوطنية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الازرق تم تأهيل (١٠٠) قابلة لكل ولاية.

تم تشكيل لجان فنية عليا لخفض أسباب وفيات الامهات بالمركز والولايات من مختلف القطاعات تحت رئاسة وزارات الشؤون الاجتماعية الولائية بولايات كسلا، القضارف، شمال دارفور، غرب دارفور، جنوب دارفور، جنوب كردفان، النيل الابيض، النيل الازرق.

ولإنفاذ المشروع القومي لتنمية المرأة الريفية بهدف إدماجها اقتصاديا واجتماعيا والذي وجد السند السياسي من قيادة الدولة، وتم توقيع

مذكرات تفاهم مع كل من: بنك السودان المركزي - وزارة الزراعة - وزارة الثروة الحيوانية والسمكية - الاتحاد العام للمرأة السودانية - هيئة الأمم المتحدة للمرأة - صندوق الأمم المتحدة للسكان - منظمة العمل الدولية - برنامج الأمم المتحدة للغذاء العالمي كشركاء في انفاذ خطط و برامج المشروع. وفي هذا الاطار تم تنفيذ ورش لتدريب مدربين في مجال التمويل الاصغر (تدريب مالي) استفاد منه عدد ٨١٠ مشاركا ومشاركة كما تم عقد ورش عمل لتدريب مدربين في مجال الحيازات الزراعية الصغيرة استهدفت ٢٥ مشاركا ومشاركة من ولاية جنوب كردفان يمثلون محليات: حرزايا - الدنج - كادوقلي وتم وضع خطة لتدريب مدربين في مجال التمويل الأصغر مع بنك السودان المركزي تستهدف ٤٥٠٠ من المستهدفين. هذا وقد تم تدشين المشروع في تسع ولايات كمرحلة اولى وذلك للتعريف بالمشروع وتكوين الهياكل الإشرافية والتنفيذية كما تم عقد ورش عمل تخطيطية بالولاية وتدشين برامج عن الوصول الآمن للطاقة البديلة وبرامج لربط صغار المزارعين بالاسواق. هذا وقد استصحب تدشين المشروع دعم مشروع القرض الحسن بكل ولاية بمبلغ (٢٠٠) الف جنيه أما ولاية النيل الأزرق وولاية جنوب كردفان فمبلغ (٥٠٠) الف جنيه لكل منهما لخصوصيتهما بجملة مبلغ (٤,٠٠٠,٠٠٠) جنيه باستهداف (٤,٠٠٠) امرأة بكل ولاية في مجال المشروعات الزراعية وتربية الحيوان والدواجن وقد تم تنفيذ مشروع القرض الحسن بالشراكة مع الاتحاد العام للمرأة السودانية بنسبة ٩٠%.

ساهمت الوزارة في رأس مال مؤسسة الأيادي النسوية للتمويل الأصغر بمبلغ مليون جنيه.. كما تمت المساهمة في رأس مال مؤسسة الكفاية للتمويل الاصغر بمبلغ خمسمائة الف جنيه.

تم تدشين جائزة الأسر المنتجة تحت شعار: (صنع في منزلي) شاركت بها جميع ولايات السودان. بجانب تخصيص مقر دائم لتسويق منتجات المرأة السودانية بالخرطوم وافتتاح مراكز المرأة للسلام والتنمية بولايتي كسلا وجنوب كردفان.

تدريب القيادات النسوية بالولايات علي فن التفاوض وفض النزاعات استهدف خمساً وعشرين قيادية من التسع ولايات المستهدفة بالمشروع القومي لتنمية المرأة الريفية.

وفي السعي المتواصل من أجل بناء مجتمع معافى يرسخ الكرامة الانسانية وينبذ العنف تمت المشاركة في مؤتمر حول العنف الأسرى بمشاركة سبعة دول بهدف التعريف بالعنف الأسرى وأثره على المجتمع العربي، وتم وضع مسودة مشروع السياسة الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة والطفل فضلاً عن تحديد المواد في القانون الجنائي وقانون الاحوال الشخصية للعام ١٩٩١م لدراساتها عبر لجنة متعددة الاختصاص من الجوانب الفقهية والصحية والاجتماعية لتعديلها بما يخدم الحد من كل أشكال ومظاهر العنف. ولعكس جهود الدولة في مكافحة العنف تم تقديم تقارير للخبير المستقل من مجلس حقوق الانسان بالامم المتحدة خلال زيارته للبلاد.

وإبرازاً لما تحقق للمرأة السودانية من حقوق ومكتسبات مستندة على الشريعة والمبادئ والأعراف السامية تم إعداد الوثيقة الوطنية لحقوق المرأة السودانية ووضع مقترح القوانين الآتية:(القانون الجنائي - قانون الإجراءات الجنائية - قانون الأحوال الشخصية - قوانين الخدمة العامة و العمل و الصحة و التعليم - قانون الحد الأدنى للأجور).

**السيد الرئيس ..
السادة والسيدات اعضاء المجلس ..**

تجد قضايا الطفولة اهتماماً كبيراً من قبل الدولة وقد شهد هذا العام انعقاد الاجتماع الخامس للمجلس القومي لرعاية الطفولة برئاسة السيد رئيس الجمهورية والذي خرج بالعديد من القرارات للارتقاء بأوضاع الأطفال في مجالات الصحة والتعليم والرعاية والحماية وغيرها من القضايا كما أجاز اللوائح المنفذة للقانون.

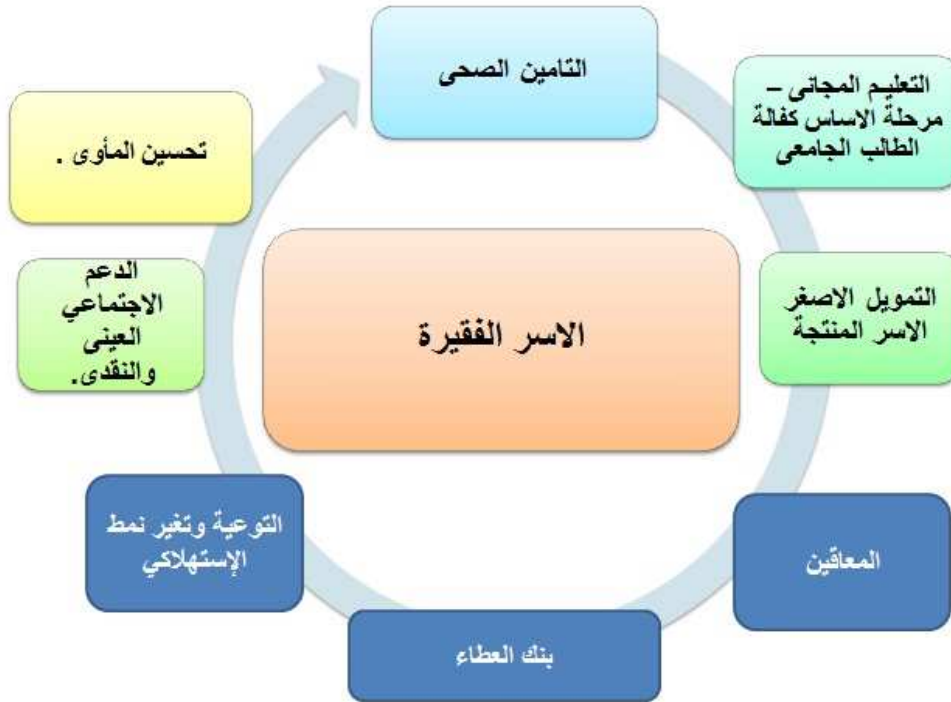
تتواصل الجهود لتفعيل قانون الطفل لعام ٢٠١٠م وقد تم خلال العام التنوير بأحكام ومواد القانون للقطاعات المهنية العاملة في مجال الطفولة والمجتمعات والأسر والأطفال وعقد العديد من الاجتماعات واللقاءات مع الأجهزة العدلية والجهات المعنية بشأن انفاذ القانون وأحكامه وكيفية تطبيقها بجانب إصدار اللوائح المكملة للقانون وهي لائحة تنظيم أعمال المجلس القومي لرعاية الطفولة لسنة ٢٠١٢م - لائحة التعامل مع الأطفال الضحايا لسنة ٢٠١٢م - لائحة المراقبة الاجتماعية لسنة ٢٠١٢م - لائحة دور الحضانه لسنة ٢٠١٢م.

واستمراراً لإنفاذ برنامج لم الشمل وإعادة الدمج للأطفال المنفصلين عن أسرهم - الذي بدأه في العام السابق - وفقاً لمذكرة التفاهم الموقعة مع وزارة النوع والطفل والرعاية الاجتماعية بدولة جنوب السودان في يوليو ٢٠١١م، فقد تم التنسيق والمتابعة من خلال شبكة لم الشمل على المستوى القومي والولائي بالإشراف على برنامج العودة الطوعية للأطفال من دولة جنوب السودان حيث بلغ عدد الأطفال المسجلين حتى سبتمبر ٢٠١٢م (٧٣٥) طفلاً وقد تم من هذا العدد لم شمل عدد (٣٤٨) طفلاً.

تم الاحتفال باليوم الوطني لليتيم هذا العام بولاية الجزيرة وتم من خلاله تمليك مشروعات انتاجية وكساء للأيتام الفقراء لعدد (٥٦٠٥) أيتام وتكريم أسرهم.

السيد الرئيس ..
السادة والسيدات اعضاء المجلس ..

أطلقت الوزارة المبادرة الاجتماعية كحزم موازية تهدف الى تخفيف الآثار الناجمة عن الإجراءات الاقتصادية الأخيرة حيث وضعت الوزارة محاور المبادرة موضع التنفيذ عبر آلياتها ولمحاور هي: الصحة - التعليم - زيادة فرص العمل (التمويل الاصغر - القرض الحسن) - الدعم الاجتماعي المباشر - تحسين المأوى - المعاقين - التوعية المجتمعية - المسؤولية الاجتماعية.



السيد الرئيس ..
السادة والسيدات اعضاء المجلس ..

الضمان الاجتماعي نظام اجتماعي جاء وليداً لضرورات اجتماعية تستدعي حماية المجتمع لأفراده في نواحي الحياة الاجتماعية وهو آلية للحماية تعويضاً للأجر المفقود بالأجر البديل بجانب جملة من الجهود الاجتماعية التي تدعمها الدولة وصناديق الضمان الاجتماعي لحماية الفرد في حالات الشيخوخة وفقد القدرة على العمل بجانب توفير مزايا نقدية لمن لا دخل له من الفقراء.

بلغت جملة الموارد المخصصة للضمان الاجتماعي للعام ٢٠١٢م مبلغ (٣,١) مليار جنيهه مقارنة بمبلغ (٢,٣) مليار جنيهه للعام ٢٠١١م بمساهمة كل من الصندوق القومي للمعاشات والصندوق القومي للتأمين الاجتماعي والصندوق القومي للتأمين الصحي وديوان الزكاة مما عزز ويمكن الصناديق من الإيفاء بالتزاماتها تجاه المستهدفين والمؤمن عليهم تفاصيلها كالآتي :

البيان	المبلغ بالمليون جنيه	نسبة التنفيذ
المعاشات	١,١٥٢,٣٢	٩٧,٣%
التأمين الاجتماعي	٩٦٩,٨	٧٩%
التأمين الصحي	٣٠٥,٧	٨٤%
الزكاة	٦٥٥,٨	١١٦%
الجملة	٣,١٠٥,٧	٩٤,٣%

هذا وقد التزمت آليات الضمان الاجتماعي بعدم تجاوز الصرف الإداري المحدد بالقانون في حدود (١٠%) والإيفاء بقل حساباتها حتي العام ٢٠١١م.

السيد الرئيس .. السادة والسيدات أعضاء المجلس ..

تتواصل جهود الصندوق القومي للمعاشات في تعزيز إيراداته حيث بلغت موارد الصندوق للعام ٢٠١٢م (١,١٥٢,٣٢) مليون جنيه وبذلك ارتفعت نسبة الموارد المسددة الى (٩٧,٣%) مقارنة بمبلغ (٨٣١) مليون جنيه بنسبة سداد (٨٥,٤%) في العام ٢٠١١م.

الجدير بالذكر ان المبالغ المسددة كاشترت قد بلغت ٦٢٧,٦٨ مليون جنيه بنسبة سداد ٩٦,١% مقارنة بنسبة سداد ٧٩% للعام ٢٠١١م.

بلغ إجمالي استحقاقات المعاشيين مبلغ مليار وواحد وعشرون مليون ومائة جنيه بنسبة ٩٦,٣% من المبالغ المخططة مقارنة بنسبة ٨١% للعام ٢٠١١م علماً بان إجمالي عدد المعاشيين التراكمي الذين دفعت مستحقاتهم خلال العام ٢٠١٢م قد بلغ ١٨٠,١٣٩ معاشي. وانفاذاً لتوجيه السيد رئيس الجمهورية بزيادة المعاشات الشهرية بمبلغ (١٠٠) جنيه اعتباراً من شهر يوليو ٢٠١٢م لتخفيف الآثار الناجمة عن تطبيق الإجراءات الاقتصادية فقد سدد الصندوق المنحة اعتباراً من شهر يوليو بتكلفة قدرها (١٠٤,٤) مليون جنيه كما قام الصندوق بمنح جميع المعاشيين (١٠٠) جنيه بمناسبة عيد الاضحى المبارك بتكلفة كلية (١٧,٤) مليون في اطار مشروعات الإسناد الاجتماعي.

وتتفيداً لقرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩/٢/٢٠١٢م والقاضي برفع الحد الأدنى للمعاش إلى (٢٥٠) جنيه اعتباراً من يناير ٢٠١٢م دفع الصندوق الزيادة اعتباراً من شهر مارس بجانب تنفيذ قرار إلغاء لائحة الاستبدال ودفع فرق المعامل (الاستكمال) لعدد (١٢,٥٢٨) معاشي من متقاعدي الأعوام (٢٠٠٦-٢٠١١)م عبر ٤٥٩ منفذ بتكلفة قدرها (١٠٠,٦٥) مليون جنيه ضمن التكلفة الكلية البالغ قدرها (١٥٢,٥٤) مليون جنيه شاملة تكلفة الاستبدال لأول مرة للذين لم تشملهم اللائحة

ومتقاعدى العام ٢٠١٢م. كما قام الصندوق بتسوية مستحقات عدد (٧٦٤٢) من مواطني دولة جنوب السودان بتكلفة قدرها (٦٩,٠٩) مليون جنيه منذ صدور قرار إسقاط الجنسية في ٢٠١٢/٧/٩ م. كما تم حل مشكلة متقاعدي البحر الأحمر جزريا بتوقيع مذكرة تفاهم مع ولاية البحر الاحمر لتسوية مستحقات كل المتقاعدين عن الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٢) لعدد ٥٧٥ معاشياً.

ويغطي الصندوق الآن عدد (٤١٢٧٣٣) من العاملين بالحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والهيئات والمؤسسات التعليمية.

أما بشأن الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي فقد بلغت الإيرادات مبلغ (٩٦٩,٨) مليون جنيه بنسبة (٧٩%) من الربط المقدر للعام بزيادة قدرها (٢٧) مليون جنيه عن العام السابق وبنسبة نمو (٣%) وبلغ اجمالى المصروفات التأمينية مبلغ (٧٩١) مليون بزيادة قدرها (٢٢٧) مليون جنيه عن العام السابق . قام الصندوق بتنفيذ فروقات القرض الحسن بعد رفع معامل الاقتراض من ١٤٤ جنيه الي ٢٠٥ جنيه حيث تم التنفيذ بتكلفة قدرها ١٣٥ مليون جنيه. كما قام الصندوق بدعم الحد الأدنى للمعاش ليصبح (١٠٠) جنيه اعتباراً من يناير ٢٠١٢م بتكافئه قدرها (٢٤) مليون جنيه بالإضافة الي منح معاشي الصندوق كمنحة عيد الفطر المبارك بمبلغ (١٠٠) جنيه بتكلفة قدرها (١٢,٨) مليون جنيه من عائد استثمارات اموال الضمان الاجتماعي هذا بجانب دعم الدولة للمعاشيين ممثلة في وزارة المالية حيث قامت بدفع مبلغ (١٤٢,٨) مليون جنيه كمنحة اولي ومبلغ (٦٠) مليون جنيه كمنحة ثانية اعتباراً من ٢٠١٢/٧/١م.

وفي إطار توسيع المظلة التأمينية فقد أصبح اجمالى عدد المؤمن عليهم (٣١٦,٦٠٦) بنهاية العام ٢٠١٢م حيث تم التأمين على عدد (٩٣٧٥٠) مؤمن عليهم جدد بنسبة اداء (١٢٥%) مقارنة بتسجيل عدد

(٨٤٣١٥) مؤمن عليهم بنسبة (٨٤%) للعام السابق . كما أصبح إجمالي عدد اصحاب العمل (١٢,٢٧٤) بنهاية العام ٢٠١٢م حيث تم تسجيل عدد (٢٦٠٠) صاحب عمل جديد بنسبة أداء (٦٥%) مقارنة بنسبة (٥٧%) فى العام ٢٠١١م.

كما بلغ حجم المصروفات التأمينية والتي تشمل المعاشات و التعويضات والدعم و الرعاية للمعاشيين خلال العام مبلغ (٧٩١) مليون جنيه بزيادة قدرها (٢٢٧) مليون جنيه عن العام ٢٠١١م.

استفاد عدد (١١٨,٢٠٥) من المعاشيين وأسره من مشروعات الإسناد الاجتماعي بتكلفة بلغت (١٣٠,٩٦٨,٠٠٠) جنيه من صندوق المعاشات والتأمين الاجتماعي وتشمل كفالة الطالبة والطالبات وكفالة الطالب المتفوق - علاج المعاشيين والتأمين الصحي - فرحة العيد - الدعم المتنوع، كما تم تمليك المعاشيين مشروعات استثمارية حسب القطاعات (الخدمية، التجارية، الحرفية والزراعية والحيوانية) بالمركز والولايات بلغت في جملتها (٩٩٢٦) مشروعا بتكلفة قدرها (٤٦,٤٧) مليون جنيه من الصندوق القومي للمعاشات، علما بان صندوق المعاشات قد رفع سقف التمويل الأصغر بحد أقصى ١٠ آلاف جنيه وادني ٥ آلاف جنيه للمستفيد.. كما ساهم الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي بمبلغ (٥) مليون جنيه في رفع رأسمال بنك الأسرة كتمويل أصغر للمعاشيين استفاد منه ١٣٥٥ معاشي بجانب دفع مبلغ ١١٥,٩ مليون جنيه للتوسع في مشروعات الإسناد الاجتماعي.

وفي شأن التأمين الصحي بلغت إيراداته مبلغ (٣٠٥,٧) مليون جنيه بنسبة تحصيل (٨٤%) من الربط المقدر مقارنة بمبلغ (٣١١) مليون جنيه للعام ٢٠١١م وقد زاد عدد المؤمن عليهم بنسبة (٣,٥%) من جملة الاسر للعام ٢٠١٢م لعدد (١,٢٢٧,٧٢١) فرد بنسبة تغطية كلية

(٣٧%) من جملة الأسر.. كما ركزت برامج التغطية في العام ٢٠١٢م على تغطية الشرائح الفقيرة التي شملت مائة وخمسين ألف أسرة فقيرة نفذت عبر مشروع المبادرة الاجتماعية للوزارة لتغطية (١٥٠,٠٠٠) أسرة بالتأمين الصحي وشارك في التنفيذ بجانب التأمين الصحي المعتمدون وأمناء الزكاة بالولايات وقيادات المجتمع واعضاء المجالس التشريعية ولجان الزكاة القاعدية واعتمدت قاعدة بيانات حصر الفقراء لديوان الزكاة كاساس لتحديد المستهدفين بالمشروع. كما بلغت المرافق المقدمة للخدمة (١٣٢٠) منفذاً بزيادة (٦٨) منفذاً عن العام ٢٠١١م وتم تنفيذ عدد (١٨) مخيماً للعيون بعدد من الولايات.

أما في جانب تجويد الخدمة فقد تم تنفيذ الآتي:

- تمت مراجعة قائمة الادوية بالتأمين الصحي بواسطة خبراء في المجالات المختلفة واجازاتها عبر ورشة عمل قومية نتج عنها ادخال ٩٠ صنف جديد من الأدوية.
- تمت مراجعة وحوسبة نظام الإحالة والتعاقدات.
- تمت مراجعته نظام البطاقة القومية وافتتاح مركزين جديدين للبطاقة القومية وحوسبة النظام.
- تمت اجازة لائحتين جديدتين هما: (اللائحة العامة واللائحة المالية) لاكمال حزمة اللوائح والقوانين بالصندوق وتم رفع لائحة شروط الخدمة لمجلس الوزراء للاجازة.

أما في جانب الدراسات فقد تم الآتي:

- اعداد دراسة لتطوير نظم شراء الخدمة بواسطة الصندوق العالمي .
- عمل المسح والبروتوكول الخاص بتطبيق نماذج استرشادية لنظام التأمين الصحي المجتمعي لرفع التغطية في القطاع الحر بتمويل من الصندوق العالمي.

- إنجاز البروتوكول الخاص بتنفيذ الدراسة الاسترشادية لتنفيذ مشروعات دراسة التوسع في التأمين الصحي الحر بتمويل من الصندوق العالمي.

في اطار التنسيق تم عقد اجتماعات دورية بغرض التنسيق بين وزارة الصحة والتأمين الصحي فيما يلي الخارطة الصحية والبروتوكولات العلاجية.

السيد الرئيس ..

السادة والسيدات أعضاء المجلس ..

لقد بلغ إجمالي جباية الزكاة خلال العام (٦٥٥,٨) مليون جنيهه مقارنة بمبلغ (٥٩٢,٦) مليون جنيهه للعام ٢٠١١ وبلغ إجمالي الصرف الفعلي على مصارف الزكاة (٦٤٢,١) مليون جنيهه مقارنة بمبلغ (٥٩٧,٧) مليون جنيهه للعام ٢٠١١ استفاد منه عدد (٢,٦٤٥,٩١٧) أسرة،.. كما بلغ الصرف على الفقراء والمساكين (٤٤٠,٢) مليون جنيهه مقارنة بمبلغ (٤٣٤) مليون جنيهه للعام ٢٠١١م.. استفاد منه عدد (٢,٤١١,١٢٣) أسرة مقارنة بعدد (٢,٣٠٦,٣٥٦) أسرة للعام ٢٠١١م.

بلغت جملة الصرف على الدعم المباشر للعام ٢٠١٢م (٣٦٠,٥) مليون جنيهه مقارنة بمبلغ (٣٤٠) مليون جنيهه للعام ٢٠١١م بنسبة زيادة في الصرف بلغت (٦,١) عن العام السابق. وذلك لمقابلة احتياجات الفقراء وتلبية ضرورات الحياة من مأكـل و مشرب وعلاج كما تم صرف مبلغ (٧٩,٧) مليون جنيهه (للدعم الرأسى) المشروعات الخدمية الإنتاجية.

هذا وبلغ العدد التراكمى للأسر المؤمن عليها صحياً من قبل الديوان عدد (٣٧٥,١٢٠) أسرة بتكلفة بلغت خلال العام ٢٠١٢م (١٩,٥٥٤,٦٧٥) جنيهاً كما قام ديوان الزكاة بسداد مبلغ مليون جنيهه شهرياً لمقابلة تكلفة زيادة قيمة الكفالة الشهرية لبطاقات الاسر الفقيرة بجانب الصرف على

العلاج الموحد والذي بلغت جملته خلال العام (١٠,٩) مليون جنيه مقارنة بمبلغ (١٠,٣) مليون جنيه العام ٢٠١١م ويستفيد منه سنوياً في المتوسط (٥,٠٠٠) مريض ويشمل العلاج بالداخل والخارج.

ومن اهم المشروعات التي نفذها ديوان الزكاة خلال العام ٢٠١٢م:

- برامج كفالة الأيتام والتي تنفذ بالولايات حيث تم صرف مبلغ (٢٤,٤) مليون جنيه استفاد منه (٥٣,٤١١) أسرة مقارنة بمبلغ (٢٢,٦) مليون جنيه في العام ٢٠١١م.
- كفالة الطالب الجامعي لعدد ٨٠,٠٠٠ طالب وطالبة بتكلفة بلغت ٣٦ مليون جنيهاً.
- دعم الخالوي بمبلغ (١٤,٣) مليون جنيه استفاد منه عدد (١,٢٠٩) خلو على مستوى السودان.
- مشروع الزواج الجماعي بتكلفة بلغت (٤,١٢٥,٠٠٠) جنيه لعدد ١٠,٥٧٥ زوجة نفذ بسبعة ولايات.
- مشروع الماوي نفذ في اربع ولايات هي: (القضارف - سنار - شمال كردفان وجنوب كردفان) بتكلفة بلغت (٥١١,٢٥٧) جنيهاً.
- تنفيذ برنامج رمضان بالمركز والولايات بتكلفة بلغت ٧٠,٢ مليون جنيه مقارنة بمبلغ ٣٧,٣ مليون جنيه في العام ٢٠١١م.
- نفذت محافظة الامان والتي أنشئت بشراكة بين البنوك العاملة وعددها (٣٢) بنكاً وديوان الزكاة بمبلغ اجمالي ٢٠٠ مليون جنيه وبموجب الشراكة تدفع البنوك (١٥٠) مليون جنيه ويدفع ديوان الزكاة (٥٠) مليون جنيهاً وذلك لتشجيع المصارف التجارية لتوفير التمويل للفقراء، سدد الديوان مبلغ (٢٤,٥) مليون جنيه وتم تمويل مشروعات للقطاع الزراعي بمبلغ ٦٤,٣ مليون جنيه والقطاع التجاري بمبلغ (٤٤,٥)

مليون جنيه و القطاع المهني بمبلغ (١,٩) مليون جنيه استفاد من تمويل المحفظة عدد (٨٣,٣١٩) مستفيد.

السيد الرئيس ..

السادة والسيدات أعضاء المجلس ..

تواصل جهود مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية لتقوية مركزه المالي وتنفيذ سياسات الدولة في الحد من الفقر حيث ارتفع رأسمال المصرف الى ١٠٣,٧ مليون جنيه بزيادة قدرها ١٠ مليون جنيه عن العام ٢٠١١م بجانب افتتاح عدد ٣ أفرع جديدة بولايتي الجزيرة و نهر النيل لتبلغ شبكة الفروع ومكاتب الصرف ٤٤ فرعاً ومكتباً... كما تم تخصيص مبلغ (٣٠٠) مليون جنيه للتمويلات الصغيرة استفاد منها عدد ٤٧٠٠٠ مستفيد مقارنة بمبلغ مبلغ (٢٢٣) مليون جنيه للعام ٢٠١١م وشملت المشروعات:

❖ مشروع ربط صغار المزارعين بالاسواق لتمويل صغار المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة فى المناطق الريفية بولايته غرب دارفور وشمال كردفان عبر التمويل بصيغة السلم لكل مراحل الزراعة بتكلفة المشروع ٨,٥ مليون جنيه لموسم ٢٠١٢/٢٠١٣م استفاد منه ١٥٧٤٧ مزارعاً.

❖ تمويل مشروعات الخريجين من خلال فتح نوافذ لتمويل الخريجين عبر فروع المصرف بكل الولايات حيث يقوم المصرف بتنفيذ محفظة الخريجين براسمال قدره ٥٠ مليون جنيه تم خلال العام تمويل ٨٠٠ مشروع وفر فرص عمل لعدد ١٠٠٠ خريج.

❖ مشروع المسرة لتمويل الاسر الريفية بهدف تيسير حصول المرأة الريفية على التمويل لأغراض الانتاج وتحقيق زيادة الدخل والاكتفاء الذاتى للأسر ويستهدف عدد ٥٠٠٠ إمراة بكل محليات ولاية شمال

كردفان، بنهاية العام ٢٠١٢م تم تمويل عدد ١٢٥٠ أسرة بمبلغ تمويل ٢,٦ مليون جنيه لعدد ٢٥ جمعية. ويشمل المشروع الزراعة بشقيها النباتي (شراء تقاوى وشراء محاريت) والحيواني (تربية الضأن الماعز والابقار) والصناعات الصغيرة (سحانات طواحين مصانع صغيرة) والتجارة البسيطة.

❖ مشروع إحياء البيت الريفى (تمويل المرأة الريفية بولاية القضايف) يستهدف المشروع عدد ١٢ من الجمعيات النسوية الرعوية فى مجال تربية الانتاج الحيوانى حيث تم تمويل عدد ١٢ جمعية استفادت منها عدد ١٢٠٠ امرأة بمحليات القضايف.

❖ مشروع الزهراء (٢) لانتاج البيض وهو استمرار لمشروع الزهراء (١) الذى تم تنفيذه العام ٢٠١٠م فهو مشروع جماعى لانتاج البيض بطاقة استيعابية كبيرة قدرها ٩٠ الف دجاجة بولاية نهر النيل ويهدف المشروع الى توفير البيض فى المنطقة كمصدر بروتين مهم للتغذية المواطن، كما يهدف الى توفير فرص عمل للمرأة والخريجين بمدينة كبوشية وما جاورها للعمل بالمشروع، حجم التمويل ٥ مليون جنيه وعدد المستفيدين من المشروع ٣٠٠ أسرة.

❖ مشروع إدخال الكهرباء بأرياف ولاية كسلا لعدد ٢٥٠٠ أسرة فقيرة بمبلغ ٧ مليون جنيه بأرياف مدينة اروما وبشروط ميسرة.

➤ تسليف الطلاب ينفذ المشروع بالتنسيق مع صندوق رعاية الطلاب حيث يقدم المصرف خدمات مالية للطلاب الفقراء بالتعليم العالى لتغطية مصاريف الرسوم والسكن والاعاشة عن طريق التسليف بصيغة القرض الحسن ويهدف المشروع الى تقليل العبء على الاسر الفقيرة مما يتيح للطلاب الاستقرار المعيشى والاكاديمى. حجم التمويل المرصود للمرحلة الاولى ٩ مليون جنيه من مجموعة من

المانحين من بينهم المصرف ويستهدف ٣٠٠٠ طالب تم خلال هذا العام تمويل ١٠٠٠ طالب بجانب تنفيذ مشروع إجلاس الطلاب بولاية جنوب دارفور.

➤ تمويل مشروع تخفيف أعباء المعيشة يهدف الى تمويل السلع الاستهلاكية لتثبيت الاسعار وتخفيف اعباء المعيشة على المواطنين حقيبة غذائية وفرحة العيد ومستلزمات المدارس وشراء الأضحية بلغ عدد المستفيدين ١٤٨٢٣ اسرة.

➤ تمويل مشروعات البنى التحتية بالولايات حيث تم تمويل طرق داخلية بولاية الجزيرة بتكلفة بلغت ١,٨ مليون جنيه.

السيد الرئيس ..

السادة والسيدات اعضاء المجلس ..

شهد العام تطورا في ادماج الاشخاص ذوي الاعاقة من خلال الاتي:

- عقد المجلس القومي للمعاقين ٣ اجتماعات تم خلالها اجازة تقارير اداء الامانة العامة وخطة العام ٢٠١٣م.
- من خلال التواصل مع الولايات تم اصدار قرارات بإنشاء وتشكيل المجالس الولائية للمعاقين في إحدى عشرة ولاية هي:(الشمالية، القضارف، النيل الأبيض جنوب كردفان، شمال كردفان، نهر النيل، الخرطوم، كسلا، الجزيرة، شمال دارفور وغرب ودارفور) كما تم انفاذ الملتقى الاول لامناء المجالس الولائية بحضور ١٦ ولاية بهدف تعزيز وتفعيل الاليات الولائية للأشخاص ذوي الاعاقة وتنسيق الخطط والبرامج والمشروعات وتوحيد الهياكل بالاضافة الي المشاركة في كل فعاليات المعاقين التي تقيمها المنظمات و منظمات المجتمع المدني ومؤسساته.

- تم انشاء عدد ١٤ منبرا متخصصا في مجالات: (الصحة - التعليم - العمل والتمكين الاقتصادي - التمكين الاسرى- التشريعات - المشاركة فى الحياة السياسية والعامه- العون القانوني- البيئة الملائمة - المعلومات - التأهيل واعداد التأهيل - الاعاقه الذهنية - الاعلام - الثقافة - الرياضة) تعقد شهريا بمشاركة الشركاء الرسميين وغير الرسميين الوطنيين والأجانب بهدف اشراك كل فعاليات المجتمع فيما يتعلق بقضايا الاعاقه.
- في اطار تعزيز قاعدة معلومات الاشخاص ذوي الاعاقه تم اجراء دراسة اوضاع الاطفال ذوى الاعاقه بالتعاون مع اليونيسيف و بمشاركة فاعلة من الجهات ذات الصلة ومنظمات وتنظيمات ذوى الاعاقه، بجانب إضافة عدد ٣٣٣٧٣ من الأشخاص ذوى الإعاقة لقاعدة البيانات الوطنية و تصنيفها وحوسبتها.
- تم توفير مقر دائم للامانة العامة للمجلس القومي للمعاقين كما تم تقديم الدعم المؤسسي للمجالس الولائية بجانب القرض الحسن للأشخاص ذوى الاعاقه بالولايات وتم استلام ١٠٠ مشروع فى مختلف قضايا الاعاقه تمول عبر المبادرة الاجتماعية.
- تم توفير عدد (٤٧٠٧) طرف صناعي خلال العام مقارنة بعدد (٢٩٦٦) طرف صناعي للعام ٢٠١١م شملت أجهزة الشلل والجائر، البتر، العصي والكراسي المتحركة بجانب توفير خدمة العلاج الطبيعي لعدد(١٩٧٣) مستفيد.وتم الدعم الفني وتوفير المواد الخام لجميع مراكز الأطراف الصناعية الولائية، كما قام المركز المتحرك للأطراف الصناعية بتغطية احتياجات المعاقين بولاية سنار لعدد (٣٠٦) معاقاً كما تم توفير عدد ٢٢٦ موتر متحرك وتوزيعها لمستحقيها من قبل ديوان الزكاة.

السيد الرئيس ..

السادة والسيدات اعضاء المجلس ..

- تم عقد عدد من ورش العمل والندوات العلمية بالمركز والولايات في مجالات: مكافحة المخدرات، نقص المناعة المكتسبة (الايدز)، ونتائج دراسة أطفال وأيتام الإيدز، التسول، كبار السن، السياسات الاجتماعية.
- تمت مراجعة واستكمال المرشد في مجالي (التشرد واليتامى).. كما تم إصدار المرشد في مجالات الكفالة الشعبية لليتيم والحماية والرعاية للأطفال المشردين ودليل الاخصائي الاجتماعي في مجال الخدمة الاجتماعية المدرسية وتوفير قاعدة معلومات عن الأطفال المشردين.
- التنسيق مع وزارة التربية والتعليم بشأن ادخال الخدمة الاجتماعية بالمدارس (أساس، ثانوي).
- تكثيف الإعلام الاجتماعي ونشر قيم الفضيلة والقضاء على الظواهر الاجتماعية السالبة.

السيد الرئيس ..

السادة والسيدات اعضاء المجلس ..

في مجال الشئون الإنسانية في الفترة (من ديسمبر ٢٠١١ وحتى يوليو ٢٠١٢م) قبل صدور المرسوم الجمهوري رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٢م الذي أحال بموجبه اختصاصات الشئون الإنسانية لوزارة الداخلية تم الآتي:

- بجهود ودعم من قيادة الوزارة وبالتنسيق مع عدد من الجهات الحكومية والمنظمات تم عودة (٢٠,٤٠٦) فرداً الى بلدهم جنوب السودان كما يلي:-

- العودة الطوعية لعدد (٥,٧١٤) فرداً الى دولة جنوب السودان وذلك من خلال التنسيق مع إدارة أمن ولاية الخرطوم، جهاز الأمن

والمخابرات، الاستخبارات العسكرية، إدارة الجوازات وزارة الداخلية.

- عودة العالقين بميناء كوستي النهري بالطيران من خلال (٧٩) رحلة جوية لعدد (١١٨٣٧) عائد حيث قامت الوزارة وبالتنسيق مع ولاية النيل الأبيض ومنظمة الهجرة الدولية (IOM) والأجهزة الأمنية وحكومة جنوب السودان وتم حل مشكلة كل العالقين بميناء كوستي.
- تنفيذ عودة عدد (٢٨٢٨) عائد شمل (المعاقين، كبار السن، الأطفال).

الجدول يوضح تفاصيل العودة:

الرقم	نوع العودة	العدد
١.	العودة التلقائية	٥٧٤١
٢.	العائدين العالقين بميناء كوستي	١١٨٣٧
٣.	كبار السن وذوي الإعاقة والأطفال	٢٨٢٨
	الجملة	٢٠٤٠٦

- تم اجتماع مع كل الجهات التي نفذت برنامج العودة الطوعية لتنفيذ عمل مماثل لترحيل مواطني جمهورية جنوب السودان الموجودون بدولة الجنوب الذين يودون العودة طوعاً.
- مسح احتياجات ولاية جنوب كردفان بالتنسيق والتعاون مع منظمات الأمم المتحدة، وتوفير الاحتياجات الضرورية الإنسانية للنازحين بسبب النزاعات بولاية جنوب كردفان وولاية النيل الأبيض.

السيد الرئيس ..

السادة والسيدات أعضاء المجلس ..

بعد تدشين المشروع الاجتماعي الدعوى الثقافي لاسناد ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان في ديسمبر ٢٠١١م والذي نفذ في ولاية

النييل الأزرق وتواصل العمل في العام ٢٠١٢م تدشين المشروع بولاية جنوب كردفان تم في الولايتين ما يلي:

المحور الدعوى:

- تنفيذ مشروع تزكية المجتمع بالتنسيق مع المنسقية العامة للخدمة الوطنية وديوان الزكاة حيث تم تدريب (٢٠٠) داعية في كل ولاية وتوزيعهم على المراكز بالمحليات وعددها (١٤٩) مركزاً ودفعت مرتبات الدعاة ولقد استفاد من المشروع عدد (٣١,١٨٩) مواطن.
- تنفيذ دورات تدريبية للأئمة والدعاة شملت (٢٨٤) منشطاً استفاد منها (٥,٧٠٠) مواطن.
- تنفيذ (٥) قوافل دعوية عبر منظمة الدعوة الإسلامية استفاد منها (١١,٠٠٠) مواطن.
- توزيع عدد (١٦,٢٢٥) نسخة من المصحف الشريف على الولايتين.
- لقاءات وبرامج ومحاضرات في إطار السلام والتعايش السلمي استفاد منها ٥٤٠٠ فرد.

المحور الاقتصادي:

- تقديم الدعم الاجتماعي عبر مصرف الادخار لعدد ٧٨٠٨ أسرة بالولايتين بنسبة ٦١% بالنييل الأزرق و ٨٥% بجنوب كردفان من المستهدفين.
- تنفيذ مشروع التمويل الأصغر استفاد منه عدد (١٣٥٣) مستفيد بالولايتين.

المحور الاجتماعي:

- في مجال التأمين الصحي تم تأهيل ٣ من المراكز الصحية والمستشفيات بولاية جنوب كردفان مع انفاذ يومين علاجيين بالولاية ويجري العمل في ادخال ٢١٤٠ أسرة تحت مظلة التأمين الصحي عبر

ديوان الزكاة.. كما قامت الهيئة القومية للأطراف الصناعية بتصنيع ونتاج عصي الساعد وتوفير المواد الخام لإنتاج الأطراف الصناعية. ونتاج ٦٤ طرفاً صناعياً وصيانة عدد من الأطراف مع توفير معينات الحركة والسمع للمحتاجين بتكلفة قدرها ٣٧٥,٠٠٠ جنيه. بجانب صيانة مبنى الأطراف الصناعية بمبلغ ٢٥٠,٠٠٠ الف جنيه ودعم تأسيس المجلس الولائي لذوي الإعاقة بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ م. وتأسيس وحدة صحية نفسية بالولاية بمبلغ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه. وإعادة تأهيل عدد ثلاثة مراكز مجتمعية بمبلغ ٩٠,٠٠٠ جنيه.

- تم توزيع عدد ١٠٠ ألف جوال ذرة و ٢٠٠ ألف ذبيح عبر مشروع العون الانساني للولائتين.
- تنفيذ عدد ٧٠ محاضرة في مجال الأمومة الآمنة استفاد منها عدد ٤٠٩٤ مستفيدة.
- تم حفر ٩ آبار سطحية بالولائتين عبر منظمة الدعوة الإسلامية.

السيد الرئيس ..

السادة والسيدات أعضاء المجلس ..

يتواصل التنسيق والمتابعة والتقييم بين الوزارة والوزارات الاتحادية في المركز وبينها وبين الوزارات الولائية المعنية بالعمل الاجتماعي ومنظمات المجتمع المدني من خلال الاجتماعات والمشاركات الفاعلة في البرامج والأنشطة المشتركة ومن أهم هذه اللقاءات والاجتماعات:

أولاً: إدراكاً لأهمية ترسيخ مفاهيم العمل الاجتماعي وفق ما أقرر عليه الفكر المعاصر بإشراك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والأخذ بمبدأ القيادة لتحقيق الدور الإستراتيجي للمسئولية الإجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البرامج الهامة الساعية لتعميق

المسؤولية الإجتماعية، بادرت الوزارة بتفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص من خلال تعزيز القيم المجتمعية والشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أفضل الحماية والعدالة الاجتماعية بالمساهمة في تنمية وتطوير الخدمات في المجتمعات المحلية ودعم نهج وقائي للبيئة. برعاية كريمة من النائب الأول لرئيس الجمهورية تم عقد المؤتمر الثالث للمسؤولية الاجتماعية في الفترة (١٥ - ١٦) يوليو ٢٠١٢م والذي شاركت فيه قيادات الدولة وفعاليات القطاع العام والخاص و منظمات المجتمع المدني بالإضافة الي المنظمات المعنية وممثلين من جامعة الدول العربية لتقديم تجاربهم في هذا المجال و خرج المؤتمر بتوصيات ومخرجات عملية تسعى لتجميع المبادرات من الخيريين و الجمعيات الطوعية والشركات في شكل مؤسسة تعمل علي توفير الطعام والكساء والدواء تحت مسمي بنك العطاء الذي نحن بصدد إنشائه.

ثانياً: انعقاد مجلس تنمية المجتمع في مايو ٢٠١٢م بولاية الخرطوم برعاية السيد والي الولاية وتحت شعار: **(معا نعمل اجتماعي تنموي فاعل)** بحضور ومشاركة كاملة لعضويته وعلى رأسهم الوزراء المعنيين بالعمل الاجتماعي بالولايات والذي سبقه اجتماع المديرين العاملين بوزارات العمل الاجتماعي بالولايات بجانب اجتماع النظراء الدوري علي مستوي المركز والولايات.

ثالثاً: انعقاد مجلسي السكان والطفولة برئاسة السيد رئيس الجمهورية.

رابعاً: انعقاد اجتماع المجلس الاستشاري (٣) اجتماعات ومجالس إدارات الصناديق الاجتماعية (٤) اجتماعات في العام ووحدة التخطيط الاستراتيجي الشهرى.

خامساً: قيام قيادة الوزارة بزيارات لكل من ولايات: الجزيرة، النيل الأزرق، النيل الأبيض نهر النيل، شمال كردفان، جنوب كردفان، القضارف، كسلا، البحر الأحمر سنار، جنوب دارفور. تم خلالها اجتماعات المدراء التنفيذيين للتأمين الصحي وإنفاذ عدد من المشروعات التنموية والخدمية من أهمها: افتتاح منشآت الصندوق القومي للمعاشات، افتتاح مراكز المرأة للسلام، العيد القومي لليتيم، تدشين مشروع المرأة الريفية و القرض الحسن، زواج العفاف. التأمين الصحي للمعاقين، زواج جماعي.. كما وصلت الوزارة الى بقية الولايات عبر وحداتها وإداراتها. وهناك زيارات من قيادة الوزارة ستتم باذن الله قبل نهاية العام لكل من غرب دارفور والشمالية.

السيد الرئيس ..

السادة والسيدات أعضاء المجلس ..

في مجال التواصل الخارجي والشراكة العالمية والإقليمية والاتفاقيات الثنائية من أجل التنمية شكلت الوزارة حضوراً فاعلاً في المؤتمرات والاجتماعات علي المستوي الوزاري وكبار المسؤولين والفنيين غطت المشاركات الإقليمية والدولية في مجالات متابعة مؤتمرات المرأة والطفولة، السكان، الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية ولجان المرأة واجتماعات اللجان العليا والفنية مع الدول الشقيقة والصديقة. وتمكنت الوفود المشاركة من إيصال رسالتها إلي العالم الخارجي حول معالجة القضايا المطروحة وتبادل الخبرات والشراكة الفاعلة خلال الاتفاقيات الثنائية مع الدول على المستوي الاقليمي والدولي والمنظمات الدولية والإقليمية ووكالات الأمم المتحدة بغرض استقطاب الدعم الفني لمشروعات الوزارة .. كما أوفي السودان بالتزاماته الاقليمية والدولية من

خلال انفاذ كل المقررات الصادرة في الاجتماعات في مجالات: (السكان - الأسرة - المرأة - الطفل - كبار السن - الأيتام - الأيدز - المخدرات - المعاقين) بجانب إعداد وإرسال التقارير في مجالات (المرأة والطفل والأسرة والسكان والإعاقة).

السيد الرئيس ..

السادة والسيدات أعضاء المجلس ..

أكملت الوزارة عدداً من الدراسات والتقارير منها:

- تم اعداد وطباعة تقرير السودان الأول للتنمية البشرية للعام ٢٠١٠، بعنوان: (السلام والتنمية البشرية) وسيتم اطلاقه في الاسابيع القادمة بإذن الله.
- تقرير وضع المرأة للعام ٢٠١١م.
- التقرير العشري حول كسب المرأة (٢٠٠١-٢٠١٠)م.
- تقرير عن اوضاع الطفولة في السودان.
- دراسة السياسات والاستراتيجيات الخاصة بخفض أسباب وفيات الأمهات.
- دراسات عن المشاكل والحلول لنظام التأمين الاجتماعي.
- موسوعة تشريعات وقوانين الأسرة (١٩٠١-٢٠١٠).
- ثلاث اصدارات عن مننديات الطلاق - الحوار الاسري - ترسيخ ثقافة التنمية الاجتماعية.
- وثائق وأوراق عمل مؤتمر المسؤولية الاجتماعية.
- وثيقة وتقرير المشروع الاجتماعي الدعوى الثقافي لإسناد ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان.
- تقرير الجهود المبذولة لمكافحة الفقر (٢٠٠٩ - ٢٠١١).

السيد الرئيس ..
السادة والسيدات أعضاء المجلس ..

وفي مجال تعزيز قدرات العاملين تم تدريب عدد (٥٥٦) من العاملين بالوزارة والوحدات تدريباً داخلياً وخارجياً في مجالات العمل الاجتماعي، بجانب التأهيل المجتمعي لعدد (٢٥٦٩) يمثلون قطاعات المرأة وقيادات المجتمع ومنظمات ومؤسسات المجتمع المدني بالمركز والولايات.

وفي إطار إنفاذ تطبيق الحكومة الإلكترونية تم تعزيز شبكات الوزارة ووحداتها بين المركز والولايات وتوفير الأجهزة دعماً للبنية المعلوماتية وتفعيل الربط الشبكي للوزارة ووحداتها عبر التراسل وتبادل المعلومات باستخدام البريد الإلكتروني كما تم تحديث قاعدة بيانات الفقر ووضع مؤشرات الطفولة في مجال الصحة والتعليم بجانب اكتمال مراحل متقدمة في المكتبة الإلكترونية بالوزارة.

السيد الرئيس ..
السادة والسيدات أعضاء المجلس ..

أما في مجال ملامح خطة الوزارة للعام ٢٠١٣م والتي تمثل العام الثاني للخطة الخمسية الثانية (٢٠١٢ - ٢٠١٦)م، واهتداءً بموجهات الأجهزة التشريعية والتنفيذية العليا بالدولة واستناداً الى تقرير الأداء للعام ٢٠١٢م وأخذاً للدراسات وتوصيات المتقييات والمنتديات وورش العمل في الاعتبار وتسمية للتحديات والقضايا الناشئة تأتي خطة الوزارة مستهدفة علي تخفيف حدة الفقر عبر برامج الدعم الاجتماعي للأسر الفقيرة والمبادرة الاجتماعية وتوسيع مظلة الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية مع تعزيز المشروعات الرائدة في اختراق إشكالية الفقر كمشروع التمويل الأصغر والتمويلات الاجتماعية لصغار المنتجين وتنمية وتطوير المنشأة الصغيرة والمشروعات التتموية للمرأة الريفية ذات

المردود المباشر في خفض معدلات الفقر بجانب المشروعات ذات البعد الاجتماعي وقد بنيت الخطة على المرجعيات التالية: (الدستور الانتقالي لعام ٢٠٠٥ م ، البرنامج الانتخابي للسيد رئيس الجمهورية، المرسوم الجمهوري رقم "٢٩" لسنة ٢٠١٢ (اختصاصات الوزارة)، الأهداف الإنمائية للألفية موجّهات الخطة الخمسية الثانية، البرنامج الثلاثي لاستقرار الاقتصاد و اتفاقيات السلام).

وتتلخص أهم أهداف و مؤشرات الخطة في الآتي :

- توسيع الوعاء الزكوي و اتخاذ الإجراءات و السياسات اللازمة لزيادة جباية زكاة المعادن و النفط بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة.
- زيادة موارد جباية الزكاة بنسبة تبلغ ٢٠,٤% عن العام ٢٠١٢م بتحصيل مبلغ ٧٨٩,٦ مليون جنيه.
- تخصيص نسبة ٦٨% لمصرفي الفقراء و المساكين مع إعطاء الأولوية في الصرف علي الدعم المباشر بالتركيز علي الشرائح الأكثر فقرا" (المسنين، الأرامل، الأيتام، والمعاقين).
- تنفيذ برامج كفالة الطالب الجامعي و التأمين الصحي و إحكام التنسيق مع المؤسسات الصحية لتوطين العلاج بالداخل.
- إنفاذ المرحلة الثانية من مشروع الدعم الاجتماعي للأسر الفقيرة لعدد ٢٥٠ ألف أسرة بتكلفة قدرها (٣٠٠) مليون جنيه بناءً علي نتائج المسح الشامل للأسر الفقيرة علي مستوي السودان و بالتنسيق مع الشركاء .
- انفاذ مشروع قانون الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- تقوية الموقف المالي لصناديق الضمان الاجتماعي برفع معدلات تحصيل الاشتراكات و المديونيات و ضبط و ترشيد الصرف الإداري و التشغيلي.

- رفع نسبة تحصيل اشتراكات المعاشات إلي ٩٧% ورفع نسبة سداد المديونيات التي تجاوزت مبلغ مليار ومائة وأربعة ملايين من الجنيهات (١,١٠٤) مليون جنيه.
- رفع المعاناة عن المعاشيين بالاستمرار في مشروعات الدعم الاجتماعي للمعاشيين بدعم (٣١٦٢٩) معاشي وتمويل مشروعات الاستثمارات الصغيرة لعدد (١٠٠٠٠) معاشي بتكلفة (٥٠) مليون جنيه ومشروع سلفيات المعاشيين لعدد (١٢٠٠٠) معاشي.
- تحقيق زيادة في إيرادات الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي بتحصيل مبلغ (١,٤) مليون جنيه إضافية.
- الارتفاع بالتغطية التأمينية لأصحاب العمل والمؤمن عليهم بإضافة (٣٠٠٠) صاحب عمل جديد و(٧٥,٠٠٠) مؤمن عليهم وتسجيل ٢٠٠٠ من العاملين بالخارج .
- تحسين المزايا التأمينية للمعاشيين والتي تتمثل في المعاشات الدورية والتعويضات بجانب الدعم الاجتماعي والقرض الحسن بمبلغ وقدره ١,١ مليون جنيه.
- توسيع مظلة التأمين الصحي وصولاً لمستهدف العام ٣% برفع التغطية التأمينية من ٣٧% إلى ٤٠% من جملة الاسر في الوطن.
- رفع التغطية الخدمية بزيادة (٢٠٠) مرفق رعاية أولية بالولايات بجانب تحسين جودة الخدمات المقدمة وزيادة رضا المؤمن عليهم من خدمات التأمين الصحي.
- زيادة رأسمال مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية الي ١٦٢ مليون بنهاية العام ٢٠١٣م.
- تمويل مشروعات التنمية الاجتماعية من المصرف بمبلغ ٤٠٠ مليون جنيه للقطاعات الزراعية والخدمية والصناعات الصغيرة

والتجارة الصغيرة لعدد ٤٥٠٠٠ مشروع باستهداف نسبة ٤٠ % من النساء و ٦٠% من الرجال ويشمل تمويل مشروعات: المرأة الريفية، ربط المزارعين بالأسواق، مشروعات الخريجين، مشروع تسليف الطلاب، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مشروع استخلاص زيت الكافور، تمويل مشاريع تنمية فى مجالات خدمية وتوفير فرص عمل.

- تمويل عدد ٥٠٠٠٠ مشروع فى إطار التمويل الأصغر.
- توجيه ٨٠% من موارد المصرف للتمويل الأصغر والصغير والتمويل ذي البعد الاجتماعى.
- إنشاء نوافذ لتنفيذ التمويل الأصغر والصغير بجانب إستخدام ضمانات غير تقليدية مثل ضمان المنظمات والمعاشات والمرتبات والعمد والشيوخ والاقرار المشفوع باليمين وأموال الضمان المقدمة من بعض الجهات الوقفية والمنظمات العالمية والمحلية.
- المساهمة فى تنمية وتطوير التمويل الأصغر والمنشأة الصغيرة وتمكين الفقراء من الوصول للائتمان الرسمى والتكنولوجيا والمهارات والأسواق بجانب الاستفادة من محفظة الأمان بالولايات لصالح الأسر الفقيرة.
- التوسع فى خدمات الأطراف الصناعية بفتح مراكز جديدة بولايته نهر النيل وشمال كردفان وفتح صالة العلاج الطبيعى بجميع المراكز الولائية وإرسال الورشة المتحركة الي ولايات هي البحر وولايات دارفور الخمس بجانب تصنيع الأطراف والأجهزة التعويضية.
- الادماج الاجتماعى والاقتصادى للمعاقين عبر التوظيف بالقطاع العام والتشغيل الذاتى ومسار التعليم العام والعالي بالتنسيق مع الجهات

- ذات الصلة.
- الاستمرار في إنفاذ مشروع تنمية المرأة الريفية في مرحلته الثانية بالولايات واستكمال الهياكل الإدارية والدعم الفني واللوجستي والتدريب بالتنسيق مع الشركاء.
- القضاء علي أشكال العنف ضد المرأة والتمييز السلبي وتوفير الحماية لها.
- تعزيز الرعاية والحماية للأطفال من خلال تفعيل القوانين والآليات ووضع السياسات والاستراتيجيات المناصرة لقضايا الطفولة بالتنسيق مع الولايات والجهات ذات الصلة.
- الترويج للسياسة القومية للسكان (المحدثة) وإعداد البرنامج التنفيذي لها بجانب تفعيل وتقوية القدرات والآليات في مجال إدماج المتغيرات والخصائص السكانية في السياسات الكلية وفي الخطط والبرامج القطاعية وعلي مستوي الولايات.
- الاستمرار في بناء القدرات الوطنية لتحقيق ومتابعة وتقييم أهداف الألفية التنموية والعمل علي تنفيذ مشاريع رائدة في مناطق مختارة لتحسين مؤشرات الألفية.
- استكمال الحوار حول السياسة الاجتماعية الشاملة وانعقاد المؤتمر القومي الجامع حولها، واصدار الوثيقة في صورتها النهائية ورفعها للجهازين التنفيذي والتشريعي لإجازتها.
- تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية وعقد المؤتمر الرابع للمسؤولية الاجتماعية بجانب اعداد خارطة المسؤولية الاجتماعية بالوطن.
- متابعة استصدار مشروعات القوانين والتشريعات الاجتماعية المقترحة.
- تعزيز العلاقات الخارجية في مجال العمل الاجتماعي و تفعيل دور

السودان في المجالات المتخصصة واللجان الفنية

- تعزيز الربط الشبكي وتطوير مراكز المعلومات بالوزارة ووحداتها واستكمال نظم المعلومات الاجتماعية والارتقاء بقدرات آليات التنسيق و المتابعة والرصد باستخدام المؤشرات و الحزم المتآزرة.
- رفع الوعي المجتمعي وترسيخ القيم الفاضلة ومناصرة القضايا المجتمعية عبر إعلام اجتماعي هادف.
- إعادة هيكلة رئاسة الوزارة والوحدات وتعزيز القدرات المؤسسية والبشرية بجانب تمكين وتعزيز العلاقة مع الولايات، تفعيل المجالس الولائية للطفولة والسكان واستكمال مجالس المعاقين.
- التأهيل المجتمعي لقيادات المجتمع والمنظمات وتعزيز الشراكة مع المنظمات الطوعية والاتحادات والشبكات والوزارات.
- إجراء الدراسات والبحوث الداعمة للسياسات الاجتماعية وإعداد التقارير الدولية والإقليمية والوطنية في مجال ولاية الوزارة .
- دراسة حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتعددين التقليدي.
- الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للهجرة غير الشرعية الوافدة (بالتنسيق مع ولاية القفصارف).
- الحقوق الإنجابية للمرأة.
- أثر الترابط بين المتغيرات السكانية والبيئية.
- دراسات عن مشاكل تطبيق نظام التامين الاجتماعي وتطوير العمل.
- دراسة قياس أثر مشروعات التنمية الاجتماعية (التمويل الاصغر) علي المعاشيين.
- تعزيز أوضاع المرأة الحقوقية والاجتماعية (دراسة حالة النساء بسجن امدرمان الاتحادي).

- التقرير الوطني حول متابعة مقررات (بكين) المقدم للجنة الوطنية للنهوض بالمرأة (نيويورك).
- التقرير الإقليمي نصف السنوي حول متابعة مقررات بكين المقدم للجنة الاقتصادية الأفريقية.
- التقرير السنوي التحليلي لأوضاع المرأة في السودان.
- التقرير السنوي التحليلي للأسرة في السودان.
- تقرير الجهود المبذولة لتخفيف الفقر.
- تقرير متابعة أهداف الألفية.
- تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣م.

السيد الرئيس ..

السادة والسيدات اعضاء المجلس ..

ان من اهم التحديات التي تواجهنا في انفاذ الخطة ما يلي:

- تقوية الهياكل الادارية وتفعيلها.
- توفير التمويل لضمان استمرارية مشروع الدعم الاجتماعي للأسر الفقيرة.
- توفير الميزانيات وسداد المديونيات الخاصة بصناديق الضمان الاجتماعي.
- انفاذ التشريعات الخاصة بحماية الطفل والمرأة.

السيد الرئيس ..

السادة والسيدات اعضاء المجلس ..

اختتم بالشكر والعرفان لمجلسكم الموقر ولجانته المتخصصة وأقول هذا كسبنا خلال العام ٢٠١٢م وملامح خطتنا للعام ٢٠١٣م الذي يمثل جهداً ضمن منظومة جهود الدولة سعياً لتخفيف العبء عن المواطن آخذين في الاعتبار تكامل السياسات الاقتصادية والاجتماعية وبدعمكم وموجهاتكم وتوجيهاتكم نتصدى للتحديات وتوسعي نحو التطوير المستدام للأداء تحقيقاً للأهداف الرامية للرفاه الاجتماعي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

اختتم بالشكر لله أولاً ثم الشكر والثناء على مجلسكم الموقر وكاننا
ثقة في قدره مجلسكم على الرقابة والتوجيه ونحن على استعداد تام
للاستجابة لتوجيهاتكم الهامة بلوغاً لأقصى درجات حسن الأداء وما الكمال
الا لله وحده.